

## مُقَدِّمَةٌ

### أولاً: موضوع الدراسة

بما أن محاربة الجريمة هي اهتمام قانون العقوبات وغايته سيماً إنها تعد مرضاً يهدد كيان المجتمع ويقلق حياته ويعكر صفو أمنه، ولكل ذلك بات الاهتمام بمحاربة هذا المرض قوياً، وما تقوم به السياسة الجنائية الحديثة من المعالجة الجدية للوقاية من هذا المرض ومحاولة تضيق نطاقها إلى أقصى حد ممكن بواسطة القوانين العقابية، ومما تجدر الإشارة إليه إن الجريمة قد لا تنتهي أحياناً بانتهاء السلوك الإجرامي للكون لركنها المادي فحسب، بل إنها قد تستمر أبعد من ذلك، إذ قد يحصل أن يقوم الجاني إثر إتمامه لمشروعه الإجرامي مباشرة أو بوقت قريب بسلوك قد يختلف بطبيعته عن الفعل المادي الذي يكون الركن المادي لجريمته، وهذا السلوك سواء أكان إيجابياً أم سلبياً لا فرق فيه ذلك أنه في الحالين على ارتباط وثيق بالجريمة الأصلية ربما يصعب الفصل بينهما أحياناً، ومن هنا جاءت دراساتنا لتسليط الضوء على هذا السلوك من أجل توضيح ما يثيره من إشكاليات في محيط القانون الجنائي.

### ثانياً: أهمية الدراسة

تكرس أهمية هذه الدراسة بكونها دراسة رائدة قد عالجت فجوة قانونية يفك الالتباس الذي قد يتبادر إلى الأذهان حول التكييف القانوني لسلوك الجاني بعد إتمام مشروعه الإجرامي، ولعلنا لا نغالي إذا ما قلنا بأن هذه الدراسة تعد من الدراسات القلائل التي تناولت موضوع سلوك الجاني اللاحق من زاوية قانونية فمن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يمكن إدراك وجود حالة من الفقر في دراسة حالة التكييف القانوني للسلوك اللاحق للجاني، والأهمية العملية التي تصدها هذه الدراسة والتي ما هي إلا جهد بسيط هدفها تبصير القضاء ووضع الحل للقضية - إن أمكن - لحالة السلوك اللاحق للجاني على إتمام جريمته. كما أن أهمية هذه الدراسة كونها ألقت الضوء على مسألة سبق الشريعة الإسلامية في

تناول هذا الموضوع عن القوانين الوضعية، إلا إن فقهاء الشريعة لم يستعملوا المصطلحات الحديثة المتعلقة بموضوع الدراسة كالتى عُرِفَتْ لدى شُرَاح القوانين الوضعية.

### ثالثاً: إشكاليات الدراسة

يثير البحث في هذا الموضوع العديد من الإشكاليات ولعل من أهمها ما يأتي:

- 1- هل يعد سلوك الجاني بعد إتمام جريمته له تكييفاً واحداً، أم إن له تكييفات متعددة؟ وما هي هذه التكييفات؟.
- 2- وهل أن القوانين الوضعية قد أخذت بالمنحى نفسه الذي أخذت به الشريعة الإسلامية لمعالجتها موضوع الدراسة.
- 3- وهل إن القوانين الوضعية محل الدراسة قد أخذت باتجاه واحد في معالجة الموضوع أم أنها تفاوتت في ذلك؟ وإن تعددت الاتجاهات، فأى منها كان موفقاً في معالجته لهذا الموضوع أكثر من غيره؟

### رابعاً: صعوبات الدراسة

لا تخلو أية دراسة من عقبات وصعوبات تواجه الباحث أثناء كتابته ولا مناص من ذلك، وأن من أهم الصعوبات التي واجهتها أثناء البحث والكتابة وفي موضوع الدراسة، هي ندرة المصادر التي تخص الدراسة إذ لا يوجد فقيه أو كاتب قد تناول الموضوع لا من قريب ولا من بعيد ولا حتى المشرعين في مجال التشريع الجنائي الوضعي أثناء تقنينهم القواعد القانونية ولا حتى إنهم قد أشاروا لذلك، ولكن يفهم من خلال النصوص التي قاموا بتشريعها ضمناً أن هناك سلوكاً لاحقاً على إتمام الجريمة، ما جعل الرجوع إلى التشريعات الجنائية المقارنة بالكامل ودراستها وتحليلها من أجل أن نفهم هل يعد إن السلوك المرتكب من قبل الجاني أو غيره جريمة مستقلة أم ظرف بنوعيه أم عذر قانوني. فضلاً عن الصعوبات التي لاقيتها من مقارنة هذا الموضوع بالفقه الإسلامي والذي صعب عليّ فهم الكثير من الأمور الفقهية الشرعية التي تطلبت الرجوع إلى ذوي الاختصاص والشأن في أكثر الأمور من أجل فهمها وإخراجها بالصيغة

النهائية. و لا يخفى على احد الوضع الأمني الذي يمر به البلد وصعوبة التنقل من مكان لآخر للحصول على المصادر المختصة. ، و مع هذا فقد تجشمتنا عناء السفر واستطعت الحصول على معظم هذه المصادر فضلاً عن صعوبة الانتظار من اجل الحصول على مصادر تخص الموضوع من خارج القطر. ويُضاف لذلك كله صعوبة الموضوع نفسه إذ انه يضم جزئيات كثيرة.

#### خامساً: منهج الدراسة

من المعروف أن محور أي دراسة يعتمد على جملة من المناهج التي يتم بواسطتها الاستئارة وتحديد خطوات الدراسة، وكون الدراسة تطرقت إلى الموضوع من زاوية قانونية شرعية تطلّب ذلك استخدام المنهاج المقارن، ومن زاوية أخرى تم التعامل مع النصوص القانونية الخاصة بموضوع الدراسة من خلال استخدام المنهاج الاستقرائي، ولكون غياب الإشارة المباشرة الواضحة لأثر السلوك اللاحق في هذه النصوص نفسها إستعنا بالمنهاج التحليلي لفهم موضوع الدراسة المخفي واستخراجه في ثنايا النصوص القانونية.

#### سادساً: هيكلية الدراسة

من أجل التعرف على جميع حيثيات موضوع السلوك اللاحق على إتمام الجريمة بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، فسيتم بحث هذا الموضوع وفقاً لثلاثة فصول:

في الفصل الأول من هذه الرسالة سنتناول مفهوم السلوك اللاحق على إتمام الجريمة من خلال مبحثين، نُخصص الأول لتعريف السلوك اللاحق والثاني لتمييز السلوك اللاحق عن أنواع السلوك الأخرى التي قد تتشابه معه.

ونتحدث في الفصل الثاني عن الإطار النظري لهذا السلوك في القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين أيضاً، إذ سنتطرق في المبحث الأول عن طبيعة السلوك اللاحق من خلال تحليله إلى ثلاثة مطالب، إذ قد يُوصف بأنه جريمة مستقلة في المطلب الأول أو قد يكون وسيلة اشتراك في المطلب الثاني، أو قد يوصف

بأنه عنصر تبعي في المطلب الثالث. وفي المبحث الثاني سنتناول تنظيم علاقة السلوك اللاحق بالجريمة السابقة من خلال تنظيم هذه العلاقة في ظل قواعد التعدد الحقيقي للجرائم في المطلب الأول. بينما سنتناول في المطلب الثاني مسألة تنظيم هذه العلاقة في ظل قواعد المساهمة الجنائية. وأخيراً سيأخذ المطلب الثالث تنظيم هذه العلاقة في ظل قواعد الظروف والأعذار القانونية، ومعرفة موقف القوانين الوضعية والشرعية الإسلامية من ذلك كله.

أما الفصل الثالث والأخير فسنسلط الضوء فيه على الإطار التطبيقي لهذا السلوك في القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، من خلال تناول ذلك الأمر بمبحثين، في الأول سنأخذ تطبيقات السلوك اللاحق في قانون العقوبات العراقي والمقارن، وفي المبحث الثاني سنتناول بعض التطبيقات لهذا السلوك في الشريعة الإسلامية.

ثم ننهي جهدنا المتواضع هذا بخاتمة نوجز فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، ومسجلين المقترحات التي سنقدمها أملين من خلالها مناشدة المشرع العراقي إلى ضرورة الأخذ بها عند إعادة صياغة النصوص القانونية أو تعديلها في نصوص التشريع الجنائي الخاصة بها.

وأخيراً فالمصيب في كل ما يقول قليل أو عديم، ولا يأمن كاتب أو قائل من السهو أو اللحن، وأرجو ممن يرى فيما قدمت خطأ أو خللاً أو زللاً أن ينبهني إليه، وهو بعد ذلك مشكور شكراً جميلاً.

واسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا عملاً صالحاً خالصاً لوجهه الكريم وان يهئ له من لدنه رجال القانون والمهتمين به وان يقبله قبولاً يليق بحسن نيتي، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

الباحث